مركز الميزان لحقوق الإنسان

وقائع ورشة عمل

واقع المصارف في فلسطين ودورها في تنمية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

ديسمبر ٢٠٠٧

وقائع ورشة عمل بعنوان:

واقع المصارف في فلسطين ودورها في تنمية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

المتحدثون الرئيسيون:

- **الأستاذ: محمد ساق الله / مستشار محافظ سلطة النقد.**
- **الأستاذ:عمر شعبان/ خبير اقتصادي.**
- **المهندس: علي أبو شهلا/ رجل أعمال.**
- **الأستاذ علاء مطر/ مركز الميزان لحقوق الإنسان.**

الزمان: الاثنين الموافق ٢٠٠٧/١٢/١٠، الساعة ١٠,٠٠ صباحا
المكان: فندق جراند بالاس على شاطئ بحر غزة.

الكلمة الافتتاحية

تقديم:

يسعى مركز الميزان لحقوق الإنسان جاهدا في العمل على ضمان احترام حقوق الإنسان، سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن المنطلق ذاته يركز المركز في عمله على تناول القضايا التي من شأنها المساس بهذه الحقوق. لذا تم عقد هذه الورشة وهي بعنوان "واقع المصارف في فلسطين ودورها في تنمية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية" للتعرف على مدى فاعلية هذا الدور سيما في ظل الأوضاع الحالية الصعبة التي تمر في سكان قطاع غزة على وجه الخصوص وفي ضوء العديد من الإشكاليات التي تطرحها عدد من الجهات المعنية بالقطاع المصرفي، سعيا من المركز أن تخرج الورشة بنتائج تخدم تطوير العمل المصرفي في فلسطين، حيث يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية التي لا يتصور حدوث عملية تنمية اقتصادية حقيقية في غياب دور فاعل لها، فالمصارف تلعب دور الوسيط المالي بين المستثمرين والمدخرين، ولعل أهم مدخل اقتصادي يقدمه القطاع المصرفي هو التمويل، فالتمويل مدخل اقتصادي يساهم في العملية الإنتاجية لكافة القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهو الذي يساعد على إنشاء المشروعات الجديدة، و توسيع وتطوير المشروعات القائمة، ما ينعكس إيجابا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

أ. علاء مطر، مركز الميزان لحقوق الإنسان

أسعد الله صباحكم و أهلا وسهلا بكم ونشكر لكم تلبية هذه الدعوة وحضوركم للورشة التي ينظمها المركز، كما نشكر المتحدثين الرئيسيين في الورشة، الأستاذ محمد ساق الله مستشار محافظ سلطة النقد، والأستاذ عمر شعبان الخبير الاقتصادي، والمهندس علي أبو شهلا رجل الأعمال.

يأتي تنظيم هذه الورشة للتدارس في أهمية دور المصارف العاملة في فلسطين في تنمية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، حيث لا يتصور حدوث عملية تنمية اقتصادية حقيقية في غياب دور فاعل لهذه المصارف.

وجدت العديد من الإشكاليات التي تم طرحها من قبل العديد من الخبراء الاقتصاديين والمهتمين والتي تدور في مجملها حول عمل هذه المصارف، والتي تناولها مركز الميزان في تقرير أعدته وحدة المساعدة الفنية والتحشيد مؤخرا بعنوان واقع المصارف في فلسطين ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن هذه الإشكاليات:

١- وقف تقديم كافة القروض والمنح لا سيما التي تعطى للموظف العام وذلك بسبب تفاقم الأزمة المالية في ظل تأخر صرف رواتب الموظفين، حتى بعد انتظام تسديد الرواتب من قبل حكومة فياض بعد سيطرة حماس على قطاع غزة، لازال قرار المصارف المتعلق بالقروض والمنح ساري المفعول، خاصة مع استمرار الخوف من عدم تلقي الموظفين لمرتباتهم في المستقبل علاوة على قيام حكومة فياض من فترة لأخرى بقطع رواتب عدد من الموظفين بحجة مخالفتهم للشرعية، مما ساهم في تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

٢- انخفاض نسبة القروض إلى الودائع لدى المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية كما في ٢٠٠٧/٦/٣٠، يعد مؤشر سلبي على دور المصارف الاستثماري والذي ينعكس سلبا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، فقد بلغ حجم ودائع العملاء في يونيو ٢٠٠٧ (٤,٩٩٧)مليار دولار في حين بلغ حجم القروض (١,٩٠٢)مليار ما نسبته حوالي ٣٨% وهذه نسبة منخفضة مقارنة مع حجم الودائع وهي أيضا أقل من الحد الأدنى الذي حددته سلطة النقد، حيث أصدرت سلطة النقد أكثر من تعميم آخرها رقم (٢٠أ/ ٩٨) إلى كافة المصارف و الذي تدعو من خلاله إلى رفع نسبة الائتمان إلى ٤٠% كحد أدنى. وترجع نسبة انخفاض القروض إلى الودائع هنا إلى أن الكثير من المصارف أحجمت عن منح قروض لموظفين السلطة الوطنية الفلسطينية بسبب توقف تلقيهم لرواتبهم في ظل قطع المساعدات بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، مما عمق من حدة الأزمة المالية والاقتصادية التي تعيشها الأراضي الفلسطينية.

٣- من جانب آخر فإن حجم استثمار المصارف في الشركات المحلية العاملة في فلسطين والبالغ ١٤٠ مليون دولار كما في يونيو٢٠٠٧ ، يعد ضعيفا جدا، ما يعني ضعف مساهمتها في الارتقاء بالاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي ينعكس سلبا على دور المصارف في تطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان، حيث تعمد المصارف إلى استثمار الغالبية العظمى من ودائع العملاء خارج فلسطين، يساعدها بذلك حجم الاستثمار المصرح به للمصارف خارج الوطن والذي حددته سلطة النقد ٦٥% كحد أقصى من إجمالي الودائع. وهذا ما يفسر نسبة التوظيف المرتفعة لودائع العملاء في الخارج والتي تبلغ من ٥٢-٥٦%.

٤- كما ساهم ارتفاع أسعار الفائدة على القروض لدى المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بزيادة الأعباء على المواطنين و المستثمرين الذين يحصلون على قروض بغرض الاستثمار أو بغرض انجاز أي من المصالح، هذا بدوره أثر ولازال سلبا على الاستثمار في فلسطين، خاصة مع الأوضاع الصعبة التي تهيمن على الأراضي الفلسطينية.

جدول يوضح نسبة الفوائد والعمولة المقبوضة

العملة	الفوائد المقبوضة	العمولة المقبوضة

دينار	9.20%	1.92%
دولار	7.94%	1.59%
شيكل	12.72%	1.44%

٥- قيام المصارف بخصم نسب مرتفعة من الرواتب كفوائد على القروض بعد تسلم الموظفين العموميين لرواتبهم بعد انقطاع طويل ما ساهم في زيادة أعباءهم الحياتية. ورغم اتفاق نقابة العاملين في الوظيفة العمومية وسلطة النقد والحكومة والمصارف بخصم ٣٥% كحد أقصى من الراتب كمستحقات على القروض، إلا أن بعض المصارف لا زالت تخصم أعلى من هذه النسبة على مستحقات الراتب والتي تصل إلى ٥٠%، بحجة أن الاتفاق جرى على الراتب وليس على المستحقات المتأخرة.
٦- كما أنه ونتيجة لعدم توفر عملتي الدولار والدينار، نتيجة لتخفيض إسرائيل حجم الأموال المرسلة إلى مصارف القطاع بعد اعتبار الأخير كيانا معاديا أصبح يتحمل عملاء المصارف خسائر تنجم عن قيام المصارف بتحويل العملة إلى الشيكل بأقل بكثير من محلات الصرافة الخارجية، فقد يصل الفرق في ١٠٠ دولار على سبيل المثال إلى ما يزيد عن ١٠ شواكل، ما يعني انخفاض سعر صرف الدولار الضعيف أصلا ما يكلف المواطنين مزيد من الخسارة فيما يتعلق بسعر صرف الدولار.
هذا ونأمل في نهاية الورشة بالخروج بعدد من النتائج والتوصيات التي تفيد الجهات المعنية بتطوير العمل والخدمات المصرفية التي تقدم للمواطنين.

أ. محمد ساق الله
مستشار محافظ سلطة النقد

السادة/ الحضور الكرام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، يسرني أن ألتقي بكم هذا اليوم مرحبا ومقدرا دعوة مركز الميزان لحقوق الإنسان الكريمة، وذلك للمشاركة في ورشة العمل حول واقع المصارف في فلسطين ودورها في تنمية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.
وكما تعلمون فإن دور البنوك المركزية في العالم يتلخص في المحافظة على جهاز مصرفي قادر وفعال وسليم لدفع عملية التنمية الاقتصادية لتكون حقيقية ومستدامة في البلد، وبناء عليه فإن سلطة النقد قامت وتقوم رغم كل العقبات التي تواجهها بالدفع في هذا الاتجاه والتخفيف قدر المستطاع عن كاهل المواطن في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، وسوف نبين ذلك في ثلاث محاور رئيسية:-
المحور الأول: وضع الجهاز المصرفي في فلسطين.
المحور الثاني: الإجراءات التي قامت بها سلطة النقد في الفترة السابقة.
المحور الثالث: الرؤية المستقبلية لسلطة النقد والجهاز المصرفي.

المحور الأول: وضع الجهاز المصرفي في فلسطين.

على الرغم من الظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها البلاد إلا أنه قد لوحظ وجود تطور ملموس في المؤشرات المالية، حيث ارتفعت موجودات الجهاز المصرفي من ٥,٢ مليار دولار في مطلع عام ٢٠٠٥ إلى ٦,٧ مليار دولار في نهاية شهر أكتوبر للعام الحالي، وقد زادت ودائع العملاء من ٤ مليار دولار في مطلع عام ٢٠٠٥ إلى ٤,٩ مليار دولار في أكتوبر من العام الحالي.
بالإضافة إلى ذلك وبناء على المشاورات المستمرة التي قامت بها سلطة النقد مع مدراء المصارف العاملة في فلسطين فقد ارتفع رأس المال المدفوع للمصارف العاملة في فلسطين من ٢٧٨ مليون دولار في مطلع العام ٢٠٠٥ إلى ٥٢٤ مليون دولار في نهاية شهر أكتوبر من العام الحالي، الأمر الذي انعكس إيجابا على حقوق الملكية للمساهمين، حيث ارتفعت من ٣٧٢ مليون دولار في مطلع عام ٢٠٠٥ إلى ٦٨٢ مليون دولار في نهاية أكتوبر ٢٠٠٧ وهذا بدوره يساعد الجهاز المصرفي على الاستقرار ويرفع قدرته على درء أية مخاطر قد يتعرض لها، وقد أدى ذلك إلى تعزيز الثقة بين المصارف من جهة والمودعين من جهة أخرى الأمر الذي أدى إلى ما سبق الإشارة إليه من زيادة قيمة ودائع الجمهور.

ومن جهة أخرى أثر الحصار الاقتصادي والسياسي سلبا على الجهاز المصرفي في قطاع غزة، حيث أدى تعنت الجهات الإسرائيلية في إدخال النقد ولاسيما في عملتي الدولار والدينار إلى انخفاض نسب السيولة النقدية عن الحد الأدنى، مما أدى إلى مسارعة سلطة النقد للتحاور مع الجهات المعنية وعلى رأسها البنك المركزي الإسرائيلي لإيجاد الحلول المناسبة والتخفيف من حدة الحصار القائم، وقد أسفرت الجهود المبذولة عن نجاح جزئي في إدخال مبالغ بعملتي الدولار والدينار، ولا تزال الجهود مستمرة لإدخال مبالغ إضافية حسب حاجة الجهاز المصرفي والعملاء في قطاع غزة.

المحور الثاني: الإجراءات التي قامت بها سلطة النقد في الفترة السابقة.

قامت سلطة النقد خلال الفترة السابقة بإصدار العديد من التعاميم للمصارف بهدف التخفيف عن المواطنين من المصاعب الاقتصادية الناتجة عن الظروف التي يمر بها الوطن ودعم الوضع الاقتصادي القائم، ومنها على سبيل

المثال لا الحصر:

- تعميم بشأن نسبة التوظيفات الخارجية للمصارف، فعلى الرغم من العقبات الاقتصادية والسياسية إلا أن سلطة النقد ألزمت المصارف بأن لا تزيد نسبة التوظيفات في الخارج عن ٦٥% من إجمالي الودائع، وهذا يعني أن التوظيفات الداخلية سوف لا تقل عن ٤٠% من ودائع الجمهور، وسلطة النقد في هذا الاتجاه وضعت ضوابط محددة لإلزام المصارف بها وتتابع هذا الموضوع متابعة مستمرة وحثيثة، كما أنه صدر مؤخرا تعميم عن سلطة النقد ألزم المصارف بأن يتم توظيف الأموال في الخارج وفق النسبة المقررة أعلاه في دول ومؤسسات مصرفية ومالية ذات مصداقية عالية ومصنفة عالميا وبناء على أسس ومبادئ حددتها سلطة النقد في تعميمها حماية لأموال المودعين.
- على الرغم من أن السياسة الاقتصادية العامة هي سياسة الاقتصاد الحر وعدم التدخل في آليات عمل السوق، إلا أن سلطة النقد أصدرت تعميمها الخاص بالعمولات والرسوم المسموح باستيفائها على الخدمات المصرفية، حيث حددت في هذا التعميم نوع العمولات والرسوم التي يحق للمصارف استيفاؤها نظير الخدمات المصرفية، وكذلك حددت الحد الأعلى لهذه العمولات، وهذا التعميم يتوافق مع أعلى الممارسات المصرفية الفضلى في ظل السياسة الاقتصادية المتبعة.
- أصدرت سلطة النقد عدة تعاميم خاصة برواتب موظفي القطاع العام للتخفيف من الأزمة التي يعاني منها هؤلاء الموظفون ومضمونها تحديد نسبة الخصم من الراتب لتسديد الديون بما لا يتجاوز ٣٥% من الراتب كحد أقصى وضرورة الإفصاح للمقترضين من المواطنين عن التفاصيل الخاصة بمديونيتهم، كما قامت سلطة النقد بعقد العديد من الاجتماعات التشاورية مع مدراء المصارف وذلك بهدف دفعهم وحثهم للتخفيف قدر الإمكان عن المقترضين.

<u>المحور الثالث:</u> الرؤية المستقبلية لسلطة النقد والجهاز المصرفي.

وفي هذا المحور سنتحدث عما يلي:-

- خطط سلطة النقد في تطوير آليات العمل والرقابة تمشيا مع الممارسات الدولية.
- خطط سلطة النقد في تحويلها إلى بنك مركزي كامل الصلاحيات.

أولاً: خطط سلطة النقد في تطوير آليات العمل والرقابة تمشياً مع الممارسات الدولية.

تقوم سلطة النقد بتطوير هذه الآليات وفقا لخطة موضوعة ومدروسة لتتماشى مع متطلبات المرحلة القادمة وفقا لأفضل الممارسات الدولية، وقامت في هذا المجال بما يلي:-

- مباشرة العمل بإنشاء نظام حديث ومتطور للمدفوعات والتسويات الداخلية.
- إطلاق مشروع نظام خدمة المعلومات الائتمانية الجديد الهادف لتخفيض حجم المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي عن طريق توفير قاعدة بيانات شاملة لكافة المقترضين وكفلائهم، حيث تم التطوير من قبل خبراء من صندوق النقد الدولي ليخدم الجهاز المصرفي وسلطة النقد والاقتصاد الوطني بشكل عام وليتماشى مع متطلبات المرحلة القادمة وفقاً لأحدث الأنظمة المعمول بها وملبيا متطلبات الأطراف المشاركة ومقررات لجنة بازل (٢)، ويعتبر هذا النظام من أفضل الأنظمة في منطقتنا.
- انضمام سلطة النقد لعضوية شبكة سويفت العالمية.
- تطوير البنية التحتية للشبكات الإلكترونية الداخلية، حيث واكب ذلك إنشاء الشبكة المصرفية الإلكترونية والتي ستربط سلطة النقد مع الجهاز المصرفي.

ثانياً: خطط سلطة النقد في تحويلها إلى بنك مركزي كامل الصلاحيات.

وفي هذا الإطار تم ما يلي:-

١- إعادة هيكلة دوائر سلطة النقد وفق أسس عالمية وبإشراف خبراء وأخصائيين في هذا المجال، حيث تم تكوين إدارات متخصصة وفق أحدث الممارسات الدولية في مجال هيكلة البنوك المركزية، وهذا الأمر ساهم في إحداث تغيير جذري وأساسي في فلسفة ومبادئ الإدارة والتنظيم.

وفي هذا الإطار أيضاً سعت سلطة النقد إلى تفعيل دور العلاقات الدولية مع المؤسسات المالية الدولية بهدف الاستفادة من أحدث التطورات في مجالات اختصاصها للانتفاع من التجارب العالمية في تطوير أعمال البنوك المركزية، حيث تمكنت من خلال ذلك الاستفادة من المشورة والمساعدة الفنية المقدمة من الخبراء الموفدين من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمجموعة الأوروبية.

٢- مراجعة القوانين والأنظمة وتطويرها بشكل يواكب متطلبات المرحلة المستقبلية، حيث قامت سلطة النقد بإجراء مراجعة شاملة للأطر التشريعية التي تنظم عملها وقيمت مدى انسجامها وتطابقها مع متطلبات مهام ومسؤوليات البنوك المركزية المتطورة، وبالاستعانة بالخبراء في هذا المجال تم إعداد مسودتين جديدتين لقانوني سلطة النقد والمصارف، احتوتا على عدد من التعديلات الجوهرية ليصبحا أكثر انسجاماً وتوافقاً مع التطورات الحديثة للأنظمة المصرفية والسياسات الرقابية العالمية، بالإضافة إلى ذلك تم إقرار قانون مكافحة غسيل الأموال بالتنسيق مع الجهات المختصة.

وفي الختام آمل أن لا أكون قد أطلت عليكم وأشكر لكم حسن استماعكم، علما بأن سلطة النقد تعتبر أن التواصل معكم هو هدف رئيسي لتعزيز مبدأ الشفافية في العلاقات مع كافة القطاعات الاقتصادية تجسيدا للعلاقات التكاملية لخدمة الاقتصاد الوطني الفلسطيني.

أ. علاء مطر

نشكر الأستاذ محمد ساق الله على مداخلته التي أكد فيها على تطور وضع الجهاز المصرفي في فلسطين ويدل على ذلك العديد من المؤشرات المالية التي شهدت تطورا ملموسا، حيث ارتفعت موجودات الجهاز المصرفي، ورأس ماله المدفوع، الأمر الذي انعكس إيجابا على حقوق ملكية المساهمين. كما نوه ساق الله إلى ما قامت به سلطة النقد في الفترة السابقة من إصدار العديد من التعميمات للمصارف والتي تهدف إلى التخفيف من المصاعب الاقتصادية التي تواجه المواطنين. هذا و أشار ساق الله أيضا إلى الرؤية المستقبلية لسلطة النقد وخططها في تحويل الأخيرة لبنك مركزي.

المهندس علي أبو شهلا
رجل أعمال

إن ما يواجهه الفلسطينيون من صعوبات وحصار وإجتياحات واعتقالات وإغلاق للمعابر أساسه الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧، والوضع السياسي الذي لم يتحسن بعد انتفاضة الأقصى (سبتمبر الثامن والعشرين ، ٢٠٠٠) إضافة لما يمارسه الساسة الإسرائيليين من ضغوطات اقتصادية قاسية لتحقيق مكاسب سياسية.
وزادت هذه الإجراءات مباشرة بعد الانتخابات الديمقراطية التي جرت الأربعاء ٢٠٠٦/٠١/٢٥، (الانتخابات كان يدعمها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وإسرائيل!)، كما زادت بعد تشكيل حكومة فلسطينية جديدة برئاسة الحركة الإسلامية (حماس) في ٣٠ مارس ٢٠٠٦، وبلغت ذروة هذه الإجراءات بعد استيلاء حماس على غزة منتصف حزيران ٢٠٠٧.
ولا يمكن فصل عمل المصارف عن الاقتصاد في أي دولة مهما كانت ..
فعمل المصارف يزدهر في وجود اقتصاد معافى وينمو بشكل جيد مما يؤدي إلى زيادة رأس المال العامل في المصارف وزيادة أرباحها. وبالتالي فإن وجود اقتصاد نامي ومزدهر يعمل على خلق منافسة بين المصارف من أجل تقديم خدمات بعمولات أقل وفائدة يتم الاتفاق عليها حسب قيمة المعاملات لكل زبون على حدة .
لذا، فإنه عند التحدث عن العمل المصرفي في فلسطين وفي غزة بالذات فإنه يجب إعطاء نبذة عن الاقتصاد الفلسطيني الذي يحبو ويتخبط من عام لآخر .
التبعية للاقتصاد الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ والضغوطات التي تنفذها إسرائيل لهذا الاقتصاد الوليد تعمل على قتل أي محاولة للإفلات من هذه التبعية، وليس أكبر مثال على هذه الضغوطات هو تحكم الجانب الإسرائيلي في حركة التجارة الواردة والصادرة إضافة إلى حركة الأفراد .
هذت وقد اتخذت إسرائيل العديد من الإجراءات الصارمة والقاسية بحق الاقتصاد الفلسطيني والفلسطينيين، حيث عملت على تصدير معظم احتياجات الفلسطينيين من الموارد الاستهلاكية وغيرها وكانت تلك الصادرات من الدرجات المنخفضة (أي أنها ليست من الصادرات المعدة للتصدير للدول الغربية وباقي دول العالم !) .
تجاوزت الصادرات الإسرائيلية للفلسطينيين خلال النصف الثاني من التسعينات مبلغ ثلاثة مليارات دولار أمريكي سنويا. (فلسطين تعتبر المستورد الرئيسي الثاني للصادرات الإسرائيلية بعد الولايات المتحدة الأمريكية)، حيث تقدمت على بلدان أخرى منفردة مثل: بريطانيا أو فرنسا أو اليابان).
في حين لم تتجاوز الواردات الفلسطينية إلى إسرائيل ٥٠٠ مليون دولار في السنة على الأكثر، سواء إلى إسرائيل أو بلدان أخرى عبر إسرائيل).
(تقدر قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى غزة حاليا ب ٣ مليار شيكل/ رئيس إتحاد الصناعات الإسرائيلية) .
وفقا لمركز بيريز للسلام ٢٠٠٧/٧/٢٤ ، التصدير الإسرائيلي إلى السلطة عام ٢٠٠٥ كان بين ٢,٥-٢,٧بليون دولار ، في حين انخفضت في عام ٢٠٠٦ أثناء حكومة حماس بنسبة ٥٪ فقط .

الأزمة الاقتصادية في غزة:

أكثر من ١,٥ مليون شخص في غزة يواجهون الآن عقوبة جماعية نتيجة الإغلاق والحصار الكامل الناتج عن استيلاء حماس على غزة في ٢٠٠٧/٦/١٥، وهم يعيشون أسوأ الأوضاع الاقتصادية منذ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧، كونها بدأت تمس جميع المواطنين الذين يعيشون في قطاع غزة سواء كانوا من العمال أو الموظفين أو العاطلين عن العمل أو الأفراد أو رجال الأعمال.
فبحسب التقديرات الدولية والمحلية تقدر الخسائر اليومية لقطاع غزة بمليون دولار يوميا نتيجة إغلاق المعابر التجارية، أي أن إجمالي الخسائر المباشرة خلال الفترة السابقة هي حوالي ١٨٠ مليون دولار. بالإضافة إلى فرص ضائعة تفوق هذا المبلغ بكثير!

كما أن نسبة الفقر في غزة وصلت إلى أن حوالي ٧٠% من العائلات تعيش تحت خط الفقر، و ربما قفز معدل البطالة إلى (حوالي ٤٠ % حسب معايير منظمة العمل الدولية إلا أنه في الحقيقة أكبر من ذلك) وبات معظم السكان يعتمدون علي المساعدات الإنسانية المقدمة من الأونروا وبرنامج الغذاء العالمي والجمعيات المختلفة.، مما يؤشر بانهيار كامل جدا للاقتصاد الفلسطيني في غزة، بمؤثراته الإنسانية وتبعاته على الاقتصاد الفلسطيني.

معابر غزة

تسيطر إسرائيل على المعابر الفلسطينية ليس فقط لأسباب أمنية، ولكن هذه السيطرة تعتبر سيطرة سياسية تؤثر سلبا على الوضع الاقتصادي، من أجل الحصول على تنازلات سياسية من الجانب الفلسطيني، فلا يمكن فصل الاقتصاد عن السياسة وكلنا يعلم ماجرى للعراق من حصار اقتصادي كان مقدمة لعمل عسكري في سنة ٢٠٠٣ ، كما أننا نلاحظ مايجري من حصار اقتصادي على إيران بغرض الحصول على تنازلات سياسية ، وربما تحول هذا الضغط الاقتصادي إلى عمل عسكري .
حرية الحركة للفلسطينيين في نظر إسرائيل تعني السيادة والسيطرة، وكون إسرائيل هي المسيطرة على المعابر، فهي تذكر الفلسطينيين بأن الاحتلال واقع لم ينته، كما أنها تستغل الوضع الاقتصادي، لإطالة مدة الاحتلال من خلال إضاعة الوقت في مناقشة أمور صغيرة، في الوقت الذي يتم فيه مصادرة الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية والاستمرار في بناء جدار الفصل العنصري هناك، وخلق حقائق جديدة متمثلة في المستوطنات على الأرض الفلسطينية .
أثناء حكومة حماس ، وحكومة الوحدة الوطنية ، كان معبر كارني وصوفا يعملان بصورة مرضية، و كان باستطاعة ٧٠٠ شاحنة المرور يوميا إلى غزة بما فيها (الحاويات ، ومواد البناء) ، ولكن بعد استيلاء حماس على غزة بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٥، يسمح بمرور ١٠٠-١١٠ شاحنة يوميا (لا تشمل المواد الخام ومواد البناء) عن طريق معبري صوفا وكيرم شالوم ، بسبب الإغلاق الكامل لمعبر المنطار ، باستثناء مرور الحبوب لفترة من الوقت (معبر صوفا أغلق في ٢٠٠٧/١٠/٢٥ بحجة التطوير ثم أعيد فتحه بعد شهر تقريبا لتصدير الموز الإسرائيلي والحيوانات الحية !!
(القدرة القصوى لمعبري صوفا وكيرم شالوم مجتمعان ، أقل بنسبة ٥٠% من طاقة عمل معبر المنطار).
وقد بلغ المعدل اليومي لعدد الشاحنات (الاستيراد والتصدير) التي تمر عبر معابر غزة (المنطار وصوفا و كيريم شالوم مجتمعة) منذ سنة ٢٠٠٠ على النحو التالي:

السنة	استيراد	تصدير
٢٠٠٠	٧٨٠	٤٥
٢٠٠٥	٧١٠	٤٠
٢٠٠٦	٦٠٠	٢٥
٢٠٠٧/١/١-٢٠٠٧/٦/١٤	٧٧٠	٣٧
٢٠٠٧/٦/١٤-٢٠٠٧/٧/٣١	*١١٠	٠
٢٠٠٧/١٠/٢٥ حتى الآن	**٥٥*	٠
٢٠٠٧/١١/٢٩،٢٨	-	**١٣

*هذا الرقم يشمل المساعدات الإنسانية والغذاء فقط (المصدر مركز التجارة الفلسطينية – بال تريد - غزة).
** تم خلال يومي ٢٠٠٧/١١/٢٩،٢٨ ولأول مرة منذ ٢٠٠٧/٦/١٤ تصدير ٢٣,٥طن من الفراولة،(٩ شاحنات) و ٨٠٠,٠٠٠ زهرة (٤ شاحنات).
(المصدر مركز التجارة الفلسطينية – بال تريد - غزة).

انهيار القطاعات الإنتاجية (الصناعي – الزراعي – الإنشاءات – الاستثمار):
إن قيام الجانب الإسرائيلي بإغلاق معابر قطاع غزة – وقيامه ببناء معابر جديدة في الضفة الغربية يجعل من الصعب قيام اقتصاد فلسطيني قوي وحر.

- فالقطاع الصناعي قد تم تدميره بعد استيلاء حماس على غزة ٢٠٠٧/٠٦/١٤ لعدم إدخال المواد الخام مما أدى إلى إغلاق حوالي ٤٠٠٠ مؤسسة صناعية كان يعمل فيها حوالي ٣٥٠٠٠ عامل .
- كما أن القطاع الزراعي جاري تدميره بعد أن تم منع تصدير المنتجات الزراعية من غزة لإسرائيل والخارج (تم مؤخرا في ٢٠٠٧/١١/٢٨ تصدير بعض كميات التوت الأرضي ٢٣,٥ طن (٩ شاحنات) و ٨٠٠,٠٠٠ زهرة (٤) شاحنات خدمة لإحدى الشركات الإسرائيلية .. وليس حماية لمصالح المزارعين في فلسطين).
- أما قطاع الإنشاءات والبناء فقد تلقى ضربة قاصمة لمنع إسرائيل إدخال مواد ومعدات البناء خاصة لمشاريع البنية التحتية .. مما أدى إلى توقف العديد من المشاريع التي تقدر قيمتها بحوالي ٥٠٠ مليون دولار ، بخلاف أعمال القطاع الخاص وقد تضرر من ذلك حوالي١٢٠,٠٠٠ شخص هم عائلات حوالي ٣٠,٠٠٠ عامل يعملون في هذا المجال .

- وفي مجال الاستثمار وكنتيجة مباشرة للانقلاب الذي حدث في ٢٠٠٧/٦/١٤ فقد أصيب قطاع الاستثمار بضربات وانتكاسات متتالية بسبب إغلاق المعابر في فلسطين بصورة عامة وفي قطاع غزة بصورة خاصة ، وتعد الخسائر التي لحقت بقطاع الاستثمار من أسوأ الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني نظرا:
- لانتقال بعض رؤوس الأموال المحلية والشركات الأجنبية العاملة في المجال الاستثماري .
- إلغاء استثمارات أجنبية وفلسطينية وعربية كانت تحت الإعداد النهائي.
- توقف العمل في توسيع المناطق الصناعية الحرة وغيرها والعديد من المشاريع الاستثمارية
- عدم وجود تسهيلات معقولة في المصارف الفلسطينية التي كانت تتعامل مع القطاع الخاص بحذر دائم ، وكانت دوما تطالب بضمانات ربما وصلت في بعض الأحيان ضعف المبالغ المطلوبة بحجة المخاطر التي ربما تؤدي إلى عدم سداد المبالغ المقترضة. (بعد استيلاء حماس على غزة بدأت البنوك في غزة إيقاف التسهيلات أو بعضها كما بدأت تعمل على زيادة الضمانات عما كانت عليه).

القطاع المصرفي:

تبلغ عدد فروع البنوك في قطاع غزة ٤٢ فرعا مصرفيا، وقد لوحظ ارتفاع الودائع في تلك المصارف من ٨١٣ مليون $ في الربع الثاني من العام الحالي إلى ٨٥١ مليون $ في الربع الثالث (زيادة ٤,٦%) .
الأوضاع المصرفية مرتبطة بالتدهور الاقتصادي والأمني والتراجع الحاد في الواردات والصادرات والقيود على إدخال العملات للقطاع (شيكل – دولار- دينار) .
حيث أن كل العملات لا تصل من إسرائيل إلى قطاع غزة، ولكنها تنقل من فروع البنوك في الضفة الغربية إلى القطاع تحت حراسة إسرائيلية في حال موافقة الجهات المسئولة على نقل هذه العملات.
بدأت أزمة القطاع المصرفي الحالية في عام ٢٠٠٦ بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية ، وما صاحبه من تضييق الخناق عليها وبالتالي على الشعب الفلسطيني – خاصة في غزة - من قبل المجتمع الدولي وتقليص المنح والمساعدات ورفض الاحتلال سداد مستحقات السلطة الفلسطينية من إيرادات الضرائب والجمارك الذي زاد من أزمة تعثر سداد ديون القطاع الخاص.وتشكلت هذه الأزمة وازدادت شدة وقوة بعد استيلاء حماس على قطاع غزة في ٢٠٠٧/٦/١٤، حيث تعطلت على إثر ذلك عمليات نقل الشيكات ونقل الأموال السائلة إلي محافظات غزة وتوقفت الاعتمادات المستندية نتيجة توقف الاستيراد و الكفالات الخاصة بالمشاريع واقتصر عمل البنوك على أنشطة السحب والإيداع والتحويلات وأصبحت البنوك تعمل بأقل من ٤٠ % من طاقتها، بل وتفاقمت المشكلة بعد إعلان قطاع غزة كيانا معاديا وإعلان كل من بنك هبوعليم وديسكونت نيتهم قطع علاقاتهم بالمصارف الفلسطينية خوفا من الملاحقة الأمنية ، كون جزءا من الأموال النقدية التي تقوم بتحويلها تذهب إلى بعض أفراد القوة التنفيذية التابعة لحركة حماس كما جاء في بياناتهم .
إلا أن هذه التهديدات بقطع العلاقة لم تدخل حيز التنفيذ الفعلي حاليا للأسباب التالية:

- عدم وجود قرار حكومي يلزم البنوك بقطع علاقتها بالبنوك الفلسطينية ، بل إن بنك إسرائيل طلب من بنك هبوعليم تأجيل قطع العلاقة .
- تعتبر المصارف الفلسطينية عميل مهم لدى البنوك الإسرائيلية وتحقق من وراءها أرباح طائلة.
- إقرار قانون مكافحة غسيل الأموال من قبل سلطة النقد الفلسطينية بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٢٧ والذي لم يكن معمولا به سابقا.
- استعداد بنك البريد الإسرائيلي (بموافقة البنك المركزي الإسرائيلي) تزويد القطاع بالشيكل في حال أوقفت البنوك الإسرائيلية تعاملاتها مع البنوك الفلسطينية بصورة فردية، ولكن المشكلة التي تهدد انهيار الجهاز المصرفي بالكامل هي فيما لو اتخذ القرار من بنك إسرائيل المركزي بوقف التعاملات مع البنوك الفلسطينية لأن القرار سيكون ملزما لجميع المؤسسات المصرفية في إسرائيل وستتجه الأمور إلى كارثة مصرفية.

لقد وصلت التسهيلات الائتمانية إلى أدنى مستوياتها منذ ٤ أعوام في شهر سبتمبر ٢٠٠٧ في حين حققت أعلى معدلاتها في الضفة الغربية، فقد تراجعت حصة قطاع غزة من إجمالي التسهيلات الائتمانية من ٢٧% إلى ٢٠% في الشهور الستة الأخيرة. أي أن التسهيلات الائتمانية في (قطاع غزة) انخفضت من ٣٧٩ مليون $ إلى ٣٤٧ مليون $ (انخفضت بنسبة ٨,٥%) .
وبالتالي انخفضت نسبة التسهيلات الائتمانية للودائع من ٤٦,٦% إلى ٤٠,٢% خلال نفس الفترة .
(المصدر دائرة الرقابة على المصارف في سلطة النقد - معهد دراسات التنمية).

وهذا ناتج عن سوء الأوضاع الاقتصادية وتوقف الإنتاج في العديد من المشاريع وتأثر القطاع الخاص الناتج عن عدم القدرة على الاستيراد بالإضافة إلى الصعوبات التي بدأت بوضعها البنوك العاملة في القطاع أمام طالبي هذه التسهيلات.
تجدر الإشارة هنا إلى أزمة أخرى يتعرض لها القطاع المصرفي، وهي نقص العملة الأجنبية من دينار ودولار كنتيجة لقرار وزارة الدفاع الإسرائيلية بمنع إدخال العملات الأجنبية للقطاع بحجة استخدامها في عمليات شراء أساحة وذخائر من خارج قطاع غزة عبر الأنفاق، وهذا خلق سوق سوداء للعملة الأجنبية كنتيجة مباشرة لعدم قدرة البنوك على تلبية طلبات العملاء في سحب عملات صعبة من حساباتهم، لذلك فإن معظم البنوك في قطاع غزة لا تمتلك السيولة النقدية من العملات المختلفة ومهدده بإغلاق أبوابها أمام المراجعين والمودعين، لعدم إيفائها بالتزاماتها إذا استمر منع دخول الأموال إلى غزة.

لاحظنا مؤخرا زيادة بعض العمولات البنكية بنسب تتراوح بين ٥٠% و١٠٠% وفي هذا عبء إضافي على المواطنين(عملة تسديد فواتير – العمولة على الراتب والمتأخرات – عمولة الشيكات المرجعة)، **كما أن هناك قطاعات أخرى:** مثل (الخدمات - تكنولوجيا المعلومات، الهندسة، والسياحة .. الخ) التي أصيبت بشلل تام وأوشكت شركات ومكاتب السياحة والسفر على الإفلاس وكذلك الفنادق (والشقق المفروشة والغير مفروشة) ومراكز الترفيه والمطاعم (التي لا زالت تواجه حالة سيئة للغاية منذ بداية انتفاضة الأقصى (سبتمبر.٢٠٠٠) بسبب سيطرة السلطات الإسرائيلية الكاملة على معابر غزة، والفصل التام بين غزة والضفة الغربية ومنع فلسطينيي الداخل من الوصول إلى غزة)، بالإضافة لخسائر قطاعات الخدمات بأنواعها مثل تكنولوجيا المعلومات، والهندسة، والمقاولات...وغيرها .

جدير بالذكر أن الفلسطينيين في غزة بالذات و رغم امتنانهم وشكرهم للمساعدات الإنسانية الدولية التي يتلقونها إلا أنهم ليسوا سعداء لرؤية اقتصادهم ينهار وبالتالي مستقبلهم على أرضهم. إسرائيل تسمح فقط للمنتجات في قطاع الإغاثة الإنسانية بدخول غزة وأيضا الفواكه الإسرائيلية،

ومنتجات الألبان، وغيرها من البضائع الإنسانية التي تبقى الحياة مستمرة، متجاهلة القول المشهور "ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان". مع العلم بأن الصادرات من غزة إلى الضفة الغربية وإسرائيل والخارج عبر إسرائيل منذ ٢٠٠٧/٦/١٤ معدومة، حيث القطاعات الرئيسية التي تعاني من عدم التصدير هي : الزراعة ، والملابس / المنسوجات / ، والأثاث والصناعات الغذائية.

فيما بين العامين ١٩٢٩ و ١٩٣٣ تلقى الاقتصاد الأمريكي ضربة موجعة لاقتصاده عندما فقد حوالي ٢٥% من الدخل القومي، وبين العامين ١٩٩٨ و ٢٠٠٢ تلقى الاقتصاد الأرجنتيني ضربة مماثلة أفقدته حوالي ٢٨% من الدخل القومي، وكنتيجة مباشرة لغزو العراق تلقى العراق ضربة كلفته خسارة قدرت بحوالي ٣١% من دخله القومي، إلا أنني أعتقد أن قطاع غزة قد فقد مالا يقل عن ٨٠% من الدخل القومي لغزة والذي يمثل حوالي ٣٠-٤٠% من الدخل القومي الفلسطيني.

القطاع الخاص يتطلع لتولي طرف ثالث مستقل، كافة الإجراءات الإدارية والتنفيذية والحماية الخاصة بمعابر غزة، ولكن بالتعاون الكامل مع كل من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وتحت إشراف دولي.

انهيار اقتصاد غزة قد يؤدي إلى حدوث فوضى وعدم الاستقرار، مما يزيل أي أمل للمواطنين، ويحول غالبية الفلسطينيين في هذه المنطقة لمتطرفين ويائسيين.

الخطوات التي قامت بها إسرائيل بعد تشكيل حكومة حماس الفلسطينية (وقبل استيلاء حماس على غزة في ٢٠٠٧/٦/١٥) منها :

١-السيطرة المطلقة على المعابر والحدود .

٢- الفصل التام شبه بين غزة والضفة الغربية وعزل قطاع غزة عن باقي الأراضي الفلسطينية.

٣- تجميد ووقف المبالغ التابعة للسلطة الفلسطينية التي تجمعها إسرائيل من عائدات الضرائب والرسوم الجمركية، خلال الفترة من فبراير سنة ٢٠٠٦ حتى يوليو ٢٠٠٧.

٤- الضغط الإسرائيلي بمساعدة الحكومة الأميركية على كافة البلدان المانحة ودفعها لوقف دعمها للمشاريع الإنمائية ووقف مساهمتها في الميزانية الفلسطينية، والذي كان له تأثير مباشر على عمل الحكومات السابقة.

٥- إعلان كبرى البنوك الإسرائيلية نيتها وقف التعامل مع البنوك الفلسطينية.

٦- ضغوط من جانب الحكومة الأمريكية لمنع البنوك الفلسطينية والعربية العاملة في المنطقة التعامل مع حكومة حماس، بما في ذلك عدم المساعدة في انجاز التحويلات من بعض الدول العربية لحساب حكومة حماس .

٧-تنصل إسرائيل من الاتفاقات الموقعة بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي.

(اتفاقية باريس الاقتصادية – اتفاق معبر رفح).

آليات تجاوز الأزمة الاقتصادية في فلسطين:

١ - الحاجة الماسة لإعادة الوحدة بين جناحي الوطن (غزة والضفة)، ووضع حد للضرر الذي أحدثه انقلاب حماس في ٢٠٠٧/٦/١٤.

٢ – ضمان السيادة على المعابر، سواء للأفراد أو للبضائع والسيادة على الأرض والموارد ومنح كامل الحرية لحركة للأشخاص والبضائع، في كل من غزة والضفة الغربية، ومنع فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة وإزالة مئات العوائق الصغيرة والمتوسطة بما فيها نقاط التفتيش العسكرية والدوريات المتنقلة والتي وصل مجموعها كلها أكثر من ٥٠٠ حاجز!) .

(كمرحلة أولى مطلوب إعادة التفاوض بوجود طرف ثالث متفق عليه دوليا لتيسير إجراءات المعابر الدولية برعاية دولية. (معروف مدى صعوبة هذا الأمر في ظل تولي حماس السلطة في غزة.)

٣– ضرورة وضع خطة عامة واضحة، خصوصا بعد الانسحاب الإسرائيلي من طرف واحد من قطاع غزة، وضمان تنفيذ المناطق الصناعية في كل من غزة والضفة الغربية على أساس معلومات واضحة وثابتة. (ضرورة توحيد المعلومات والدراسات بشكل واضح والاعتماد على البنك الوطني للمعلومات المطروح من قبل السلطات المختصة).

٤ – مساهمة السلطة في أسعار الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والغاز لكافة القطاعات الإنتاجية والتعليمية والصحية بالمقارنة مع الدول المجاورة، وتوفير الخدمات في بعض المجالات (الكهرباء والمياه والمجاري والمواصلات).

٥ – إعادة النظر في الدستور والقوانين الرسمية الشائكة. الآونة الأخيرة شهدت صراعا حول صلاحيات الحكومة والرئيس وظهر ذلك واضحا بعد تشكيل قوات أمنية خاصة (القوة التنفيذية التابعة لحماس، وتبادل الاتهامات بين الجانبين، وما تلاها من تطورات باستيلاء حماس على غزة).

(مطلوب من حماس الاعتذار وإعادة الأمور والمواقع كما كانت عليه قبل ٢٠٠٧/٦/١٥ ،ثم البدء بحوار إيجابي وفعال وتشكيل حكومة فنية جديدة لتفادي المقاطعة الدولية لهذه الحكومة (ولإلغاء مبدأ المحاصصة).

٦ – العمل على عدم الاعتماد الكامل على الهبات والمساعدات، وضمان الاستقرار السياسي ، التفاهم على خطة سياسية مشتركة محددة لحل القضية الفلسطينية، (الغالبية العظمى من المساعدات الأجنبية تنفق بإشراف كامل من قبل المانحين أنفسهم، ومعظم هذه المساعدات كانت تنفق على الرواتب أو مشاريع البنية التحتية، والمشاريع ذات الصلة بالمجتمع المدني، دون أي سيطرة للسلطة الفلسطينية. ومن الجدير بالذكر أن ٨ ٪ فقط من مجموع المساعدات التي وصلت منذ عام ١٩٩٤ وحتى نهاية ٢٠٠٥ (٨ مليارات دولار) أنفقت على مشاريع البنية التحتية ، وتشمل هذه المبالغ حصة المستشارين الدوليين والمقاولين من نفس الدولة المانحة أو المؤسسات الدولية التي تدير هذه المشاريع (الأونروا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) ، وتصل هذه النسبة إلى نحو ٢٥ ٪ في بعض المشاريع ، و ٥٠ ٪ في مشاريع أخرى.

٧ – ضمان استقلال القضاء ودعم قدرة السلطة التنفيذية على تنفيذ القرارات والأحكام القضائية ومنع بعض الأجهزة الأمنية التدخل في تنفيذ هذه القرارات ، والعمل على تشكيل قضاء وتجاري ، إضافة إلى تشجيع الأساليب البديلة لحل المنازعات بعيدا عن المشاكل الراهنة للسلطة القضائية في المحاكم الفلسطينية. (بعد استيلاء حماس على غزة توقف القضاء عن العمل كليا ثم تم السيطرة على المحاكم وجهاز القضاء كليا في ٢٠٠٧/١١/٢٧).

٨ – ضرورة إعادة النظر في القوانين والتشريعات الحالية.. بما فيها قانون العمل رقم ٧ لعام ٢٠٠٠، وإعادة النظر في عدد أيام الإجازات والأعياد.

(الحاجة إلى تعديل بعض مواد قانون العمل وضرورة التفريق بين العمال والمهنيين وتعديل قانون الاستثمار المقترح ليتناسب مع تطور قوانين الاستثمار والتسهيلات في بلدان أخرى في المنطقة).

٩ – الفوائد المصرفية العالية جدا، في البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية تكاد تكون ضعف ما هي عليه في الدول المجاورة (إسرائيل / الأردن / مصر)، وهذا بدأ يظهر من الأرباح الكبيرة التي تحققها العديد من المصارف العاملة في فلسطين، والتي بدأت ترتفع بشكل كبير ، كما ينبغي وضع حد للمشاكل الناتجة عن الشيكات بدون رصيد، الفوائد والعمولات .

الحاجة لإعادة نظر سلطة النقد والحكومة في المصالح واللجان المحلية للبنوك والمصارف، والحاجة لإعادة جدولة الديون المتعلقة بالقطاع الخاص خاصة بعد استيلاء حماس على غزة وإغلاق قطاع غزة بشكل كامل تقريبا).

١٠- تسديد ديون القطاع الخاص على الحكومة، والتي بلغت نحو ٨٠٠ مليون دولار، سواء تلك المتعلقة بالضريبة المضافة أو تلك الخاصة بأثمان المواد والتوريدات التي قام بها القطاع الخاص للمؤسسات والحكومات الفلسطينية المتعاقبة، خاصة فيما يتعلق بتوريد الأدوية والمستلزمات الطبية.

١١ – دعم حرية الحركة للبضائع بين غزة والضفة الغربية.

(عودة الاهتمام إلى الإنتاج المحلي والحاجة إلى إحلال الناتج المحلي بدلا من السلع الإسرائيلية والمستورد).

١٢ - المنافسة بين القطاع العام و القطاع الخاص يجب أن تتوقف (مشاريع زيت الوقود ومنتجات الصوبات الزراعية (المشاريع الحكومية في هذا الجانب سجلت خسارة كبيرة - حوالي ٢٥ مليون دولار بسبب قلة الخبرة وبسبب إغلاق قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب في ٢٥ سبتمبر .٢٠٠٥) .

١٣ – العمل على فتح معبر رفح البري بين غزة ومصر أمام الأشخاص والبضائع (البنك الدولي وضع خطة جديدة لتفعيل الشق التجاري الخاص باتفاقية معبر رفح ، في حين تضع إسرائيل العقبات دائما).

١٤ – إعادة بناء وفتح مطار رفح ، الذي يشكل نقلة نوعية في حركة رجال الأعمال والزوار والمستثمرين.

١٥- البدء ببناء ميناء غزة (بالرغم من المعارضة المحلية على موقع الميناء). يعتبر الفلسطينيون إقامة ميناء بحري رمزا للسيادة الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية.

بعد فوز حماس في الانتخابات في ٢٠٠٦/١/٢٥ ، بدأت مقاطعة الفلسطينيين من جانب إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حيث أعلنوا الحرب على حكومة حماس وعلى مجمل الشعب الفلسطيني من أجل إسقاط و إفشال النظام الإسلامي الحاكم، وحيث أن الأمور السياسية لا يمكن فصلها عن الاقتصادية ، ألقت الحرب السياسية المعلنة من جانب إسرائيل والولايات المتحدة وأوروبا وبعض الدول العربية ضد حكومة حماس آثارها السلبية على الوضع الاقتصادي الفلسطيني، خصوصا بعد إعلانها حركة حماس كمنظمة إرهابية ، الأمر الذي أدى لوقف الحديث أو التفاوض معها بالإضافة إلى وقف الدعم المادي للشعب الفلسطيني بأسره (قبل الانتخابات الأخيرة ، كانت أوروبا الأكثر تعاطفا مع الفلسطينيين ضد الاحتلال الإسرائيلي والاجتياحات والإغلاق والحصار ولكننا بدأنا نلاحظ أن هذا التعاطف توقف خاصة بعد استيلاء حماس على غزة) .

هناك ضغوط أثرت على الوضع الاقتصادي الذي فرضته إسرائيل و الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على حكومة حماس لإجبارها على تليين مواقفها والاعتراف بالمعاهدات والقرارات الدولية. بجانب ضغوط الدول العربية المانحة للسلطة الوطنية من أجل إجبار حكومة حركة حماس السابقة للتعامل مع قرارات القمة العربية الحالية ، خاصة فيما يتعلق بمبادرة السلام العربية التي اعتمدت لأول مرة في مؤتمر القمة العربية في بيروت (٢٨ آذار ٢٠٠٢) وتم تبنيها مرة ثانية في القمة العربية في الرياض (المملكة العربية السعودية (٢٨/ مارس /٢٠٠٧) ، و التي مازلت مرفوضة جزئيا من قبل الطرف الإسرائيلي .

ولعل أحد أهم الأسباب التي أدت لمثل هذه الضغوطات من قبل الولايات المتحدة / الاتحاد الأوروبي / إسرائيل / والعرب هو تبني حماس لفكرة إقامة نظام إسلامي ، الأمر الذي ترفضه وتحاربه المنطقة برمتها.

مما لا شك فيه أن حكومة حماس جاءت ببرنامج مختلف تماما في نفس الوقت لم تكن تملك أي خطوات سياسية وعملية لتنفيذ برنامجها، و مراعاتها للوضع الإقليمي والدولي.

رغم كثرة الحديث عن انهيار الوضع الاقتصادي وانهيار السلطة الفلسطينية، خاصة بعد استيلاء حماس على غزة، لا اعتقد أن مثل هذا الانهيار هو في مصلحة إسرائيل، والولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي والدول العربية... لأن أي فوضى تعم المنطقة ستهدد الجميع.

القطاع الخاص

انصب كافة المسئولين في السلطة الوطنية على كيفية تأمين الرواتب للموظفين الحكوميين فقط ، الذي قدر عددهم بـ ١٦٤٧٠٠، (وزير المالية في المجلس التشريعي في ١٨ نيسان/ ابريل ٢٠٠٦) ولكن المشكلة الأكبر في نظري هو العدد الضخم من العاملين في القطاع الخاص، في فلسطين ويقدر عددهم ب أكثر من ٥٠٠٠٠٠ (ويشكلون نحو ٧٥ ٪ من مجمل القوى العاملة الفلسطينية ، سواء في قطاع الزراعة أو الخدمات أو الصناعة..) هؤلاء لا أحد يعتني بهم و في ظل غياب قانون التأمين ضد البطالة، معظم هؤلاء العمال وجدوا أنفسهم في الشارع بلا ضمانات بعد ٢٠٠٧/٦/١٥.

الحكومات المتعاقبة لم تعط أي اهتمام للقطاع الخاص، خاصة في ظروف الحصار والإغلاق. ومن المفروض على الحكومة الحالية منح قروض طويلة الأمد وبشروط ميسرة للقطاع الخاص في غزة، ليس للاستثمار أو التطوير ولكن لإعادة جدولة الديون التي ترتبت على القطاع الخاص للبنوك المحلية التي تتقاضى فوائد عالية جدا... في ظل 'انقطاع شبه كامل لدخل القطاع الخاص نتيجة الحصار والإغلاق.

غالبية المؤسسات العاملة في القطاع الخاص أغلقت منذ ٢٠٠٧/٧/١٥ ونحو ٦٥٠٠٠ عامل فقدوا أماكن عملهم للأسباب التالية:

١. غياب المواد الخام وقطع الغيار نتيجة للسيطرة الإسرائيلية والإغلاق التام / الحصار.
٢. الفصل الصارم بين غزة والضفة الغربية ، وتأثيره السلبي على حركة السوق !
٣. المنافسة مع المنتجات الغذائية المستوردة قبل ٢٠٠٧/٦/١٤، حيث كانت المنتجات المستوردة أقل تكلفة من المحلية (نظرا لارتفاع تكلفة الشحن قبل الإغلاق الكامل في منتصف حزيران ٢٠٠٧.
٤. الافتقار إلى السيولة النقدية ، بسبب تأخر دفع الرواتب خلال المدة من مارس سنة ٢٠٠٦ حتى يوليو ٢٠٠٧ ، وكذلك تأخير صرف مستحقات القطاع الخاص مقابل التوريدات التي قاموا بها للحكومات المتعاقبة.

فمن غير المعقول في ظل هذه الأجواء، وتحت هذه الظروف الصعبة، أن تقوم الحكومة وتبذل جهودها خلال الأعوام السابقة والحالية بتأمين رواتب القطاع العام (موظفي الحكومة)، دون أن تبذل أي جهد تجاه القطاع الخاص في هذه الظروف. وإلى يومنا هذا منذ عام ١٩٩٤ لازال قانون التامين ضد البطالة لحماية العمال مهمشا و غائبا ،مع عدم وجود قانون يحمي المنتج المحلي من المنافسة غير المتكافئة مع المستوردة (من إسرائيل وتركيا والصين وبعض البلدان العربية).

هناك حوالي ٤٠٠٠٠-٥٠٠٠٠ يدخلون سوق العمل سنويا في كل من غزة والضفة الغربية، من بينهم حوالى ١٠٠٠٠ من خريجي الجامعات!

الزراعة ساهمت في سنة ٢٠٠٤ بقيمة ٩٤٠ ملايين دولار (اي ما يعادل حوالي٢٥ ٪ من إجمالي الناتج القومي الفلسطيني).

استثمر القطاع الخاص ١,١٥ بليون دولار، في عام ٢٠٠٠ خاصة في المباني السكنية/ التجارية والبناء .. ولكن منذ بداية انتفاضة الأقصى في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ بدأ القطاع الخاص بتلقي الضربة تلو الضربة، فمن مواجهة الغارات الإسرائيلية إلى الحصار الاقتصادي مما يمنع إقامة أي مشروع استثماري جديد في الأراضي الفلسطينية وخاصة في غزة، وهذا جعل الكثير من المستثمرين الفلسطينيين يفضلون الهجرة، وفتح مجالات جديدة للعمل في الدول العربية المجاورة و في المغرب العربي وأفريقيا بما تبقى لديهم من رأس مال.

في تقرير لمركز المعلومات الوطني ، الذي نشر في ٢٠٠٥/١٠/٢١ في الصحف المحلية ، تبين أن خسائر الاقتصاد الفلسطيني بلغت نحو ١٦ مليار دولار ، خلال السنوات الخمس الأولى من الانتفاضة (وصلت هذه الخسائر حوالي ٢٠ مليار دولار أمريكي حتى الآن) مع الأخذ بعين الاعتبار أن معظم هذه الخسائر هي من نصيب القطاع الخاص.

هناك ضغوط أثرت على الوضع الاقتصادي الذي فرضته إسرائيل و الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على حكومة حماس لإجبارها على تليين مواقفها والاعتراف بالمعاهدات والقرارات الدولية . بجانب ضغوط الدول العربية المانحة للسلطة الوطنية من أجل إجبار حكومة حركة حماس السابقة للتعامل مع قرارات القمم العربية ، خاصة فيما يتعلق بمبادرة السلام العربية التي اعتمدت لأول مرة في مؤتمر القمة العربية في بيروت (٢٨ آذار ٢٠٠٢) وتم تبنيها مرة ثانية في القمة العربية في الرياض (المملكة العربية السعودية (٢٨/ مارس/٢٠٠٧)، و التي مازلت مرفوضة جزئيا من قبل الطرف الإسرائيلي .

ولعل أحد أهم الأسباب التي أدت لمثل هذه الضغوطات من قبل الولايات المتحدة / الاتحاد الأوروبي/ إسرائيل / والعرب هو تبني حماس لفكرة إقامة نظام إسلامي ، الأمر الذي ترفضه وتحاربه المنطقة برمتها.

مما لا شك فيه أن حكومة حماس جاءت ببرنامج مختلف تماما، ولكنها في نفس الوقت لم تكن تملك أي خطوات سياسية لتنفيذ برنامجها، و مراعاتها للوضع الإقليمي والدولي وطريقة التعامل معه.

رغم كثرة الحديث عن انهيار الوضع الاقتصادي وانهيار السلطة الفلسطينية، خاصة بعد استيلاء حماس على غزة، لا اعتقد أن مثل هذا الانهيار هو في مصلحة إسرائيل، والولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي والدول العربية... لأن أي فوضى تعم المنطقة ستهدد الجميع.

هل ستعيش غزة على المساعدات ؟؟ وإلى متي ؟؟

وفقا لمسؤولي الأونروا ، فإن ٩٠ ٪ من غزة يعتبرون فقراء ، حيث ٨٠٪ من أهالي غزة يحصلون على المعونات الغذائية وغيرها من الأونروا للاجئين (حوالي مليون مواطن) ، بالإضافة إلى ٢٥٠٠٠٠ من غير اللاجئين، يحصلون على الدعم الغذائي وغيرها من المنظمات المحلية والدولية مثل برنامج الغذاء العالمي أما باقي سكان القطاع فينقسمون الى فئتين :

- الفئة الأولى وهي من المواطنين الغير مسجلين في أي من المؤسسات والمنظمات الدولية
- أما الفئة الثانية فهم مما كانوا يعملون في التجارة أو ممن أغلقت مؤسساتهم ومصانعهم وأصبحوا بلا دخل ولا رأسمال كنتيجة مباشرة للحصار وعدم إدخال المواد الخام والمعدات وقطع الغيار !

مع الأخذ بعين الاعتبار أن الذين لا يعيشون تحت خط الفقر ليسوا أغنياء، لكنهم يعيشون فوق خط الجوع مباشرة! ! . غالبية الناس في غزة باتوا يعتمدون على الهيئات الإنسانية في حياتهم اليومية. (معدل الولادة في غزة حوالي ٥,٨ ومعدل الإعالة حوالي ١ :٨ قبل الحصار وأعتقد أنه يصل اليوم أكثر من ١:١٠!) .

الفلسطينيون في غزة لا يقبلون الوضع الحالي بتلقيهم المعونات الخيرية، إن أغلبية الفلسطينيين يرغبون في العيش على أرض وطنهم برخاء، ولكن أيضا بكرامة. وينظر الفلسطينيون لدعم نهائي وسلمي للقضية الفلسطينية من قبل المجتمع الدولي والإقليمي (مرة واحدة وإلى الأبد).

في هذه الأثناء يتطلع الفلسطينيين لبذل كل من اللجنة الرباعية والمجتمع الدولي مزيدا من النفوذ على إسرائيل لفتح المعابر في غزة وتسهيل الاتصال بين غزة والضفة الغربية وإعادة فتح معبر رفح ، لأن هذا من شأنه تحسين الوضع الاقتصادي وتشجيع مناخ الاستثمار في غزة.

(إعادة تشغيل مطار غزة، وإقامة ميناء غزة البحري، وإنشاء مجمعات صناعية بالتعاون مع البلدان المجاورة بالإضافة إلى تنفيذ مشروع ربط الضفة الغربية مع غزة).

الأزمة السياسية في غزة أصبحت القضية الأساسية المفروض حلها قبل الانتقال للوضع الاقتصادي. ولم يكن سوى الشعب الفلسطيني وفي غزة بالذات ضحية الصراع الطويل بين حماس وفتح.

أعتقد بأن الجميع ينتظرون القمة الإقليمية في واشنطن الخريف المقبل.!! وفي حال كان هناك أي انجاز سياسي معقول ومقبول شعبيا للرئيس عباس وحكومته سيفرض بذلك وقائع جديدة للحوار القادم مع حماس، وفي حال فشل هذا المؤتمر فإن هناك الكثير مما يمكن أن يحدث على مستوى المنطقة كلها وليس فقط في فلسطين.

المواطنون في غزة يستطيعون تحمل هذا الوضع القاسي لوقت معين فقط (ربما حتى نهاية نوفمبر ٢٠٠٧ ، وترقب نتائج القمة الإقليمية في واشنطن)

لن يقبل الفلسطينيون في غزة زيادة معاناتهم في حين يزداد الرخاء في الضفة الغربية ويزداد الفقر ومعدلات البطالة في غزة، وتمنح التسهيلات وحرية التنقل للفلسطينيين في الضفة الغربية فقط بما فيها تسهيلات للعمال والتجار ورجال الأعمال، لأن هذا سيؤدي إلى الانفجار الذي يخشاه الجميع.

ارتفاع الأسعار نتيجة الانقلاب والحصار :

يعاني أهل قطاع غزة من الارتفاع الغير مسبوق لأسعار البضائع و وذلك نتيجة النقص الحاد في البضائع الموجودة في الأسواق واحتكار بعض المواد من ناحية ولعدم تفرغ أجهزة الرقابة والأجهزة الأمنية والقضائية لهذا الموضوع لانشغالهم بإكمال السيطرة على كافة مناحي الحياة في غزة ،هذا وقد تراوحت نسبة الارتفاع في الأسعار من ٣٠% إلى ١٠٠٠% ، وفي بعض الأحيان أكثر من ٢٥٠٠% كما في أسعار التمباك، وبهذا وصلنا لمعادلة صعبة بوجود ارتفاع حاد في الأسعار، وفقر شديد جدا .

بعض المواد التي ارتفعت أسعارها بشكل كبير :

النوع	السعر قبل الانقلاب بالدولار	السعر بعد الانقلاب بالدولار
طن الاسمنت	٩٥	٥٠٠
اسطوانة الغاز	٨	١٣
ربطة الخبز	١,٥	٢,٣
كيلو اللحم الأحمر	٦	١٢
الدجاج	١,٥	٣
التبغ	٥	١٠
تمباك	١,٥	٣٠
كيس الدقيق (٥٠ كغم)	١٨-٢٠	٤٠
كيس الدقيق (٢٥ كغم)	١٩	٢٤
كيلوغرام الشاي	٤	٧
لتر الزيت	١,٢	١,٧
إضافة إلى الأدوات الكهربائية والأخشاب وباقي المواد الأخرى (إن وجدت)		

هذا إضافة إلى خسائر المواطنين والموظفين الناتج عن معدلات صرف الدولار.

أ. علاء مطر

نشكر المهندس علي أبو شهلا على مداخلته التي تطرق فيها إلى معاناة القطاع الخاص في قطاع غزة بسبب الحصار والإغلاق. من جهة أخرى أكد أبو شهلا على ضرورة خفض قيمة الفوائد المصرفية التي تعد مرتفعة جدا مقارنة في الدول المجاورة وطالب بوضع حد للمشاكل الناتجة عن الشيكات بدون رصيد، الفوائد والعمولات. كما طالب بإعادة جدولة الديون المتعلقة بالقطاع الخاص خاصة بعد استيلاء حماس على غزة وإغلاق قطاع غزة بشكل كامل تقريبا).

أ. عمر شعبان، خبير اقتصادي

بداية أعبر عن الشكر و التقدير لمركز الميزان لحقوق الإنسان لتنظيمه مثل هذه اللقاءات التي تناقش قضايا هامة ذات تأثير على حاضر ومستقبل الشعب الفلسطيني . وأعتقد أن تقييم دور البنوك هذا سؤال كان مطروح منذ قدوم السلطة وكان دائما هناك تشكيك بدورها. و سأبدأ من النهاية حيث أن البنوك العاملة في فلسطين لم يكن لها أي دور في التنمية وأعتقد وبتحليل عميق هي التي عملت على تهميش التنمية، فالبنوك لم تستثمر أموالها ولم تقف على الحياد بل جمعت ما لدى الفلسطينيين من مدخرات وهربتها للخارج.

وأعتقد أن تقيم دور البنوك بشكل عام وفي فلسطين بشكل خاص يجب أن يستند إلى معايير موضوعية مثل:

- الانتشار الجغرافي
- جودة الخدمات اللوجستية
- تنوع الخدمات
- حجم التسهيلات بشكل عام
- مجالات الاستثمار والتسهيلات
- نسب الفوائد
- المساهمة في التنمية المجتمعية

إن تقييم دور البنوك في الاقتصاد الفلسطيني يجب أن لا يتجاوز حقيقة أن معظم البنوك العاملة في فلسطين هي بنوك تجارية مملوكة للقطاع الخاص سواء المحلي، العربي أو الدولي وليست بنوك تنموية وبالتالي كان تعظيم الأرباح المتحققة هو المحرك الأساسي لعمل هذه البنوك .

لذا سأبدأ بالخلاصة التي أدركها الباحثون في هذا المجال منذ سنوات وهي أن البنوك العاملة في فلسطين لم يكن لها دور كبير في التنمية حيث لم يكن واردا في خلد مؤسسوها أو مالكوها سوى تحقيق أرباح لهم وللمساهمين في رأسمالها.

سأبدأ في الجوانب اللوجستية البسيطة، فمن حيث الانتشار الجغرافي ومستوى التغطية يمكن القول أن عدد البنوك العاملة والفروع التي تم افتتاحها في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية كاف وجيد وتغط معظم المناطق حيث وصل عدد المصارف في العام ٢٠٠٧ إلى ٢١ مصرفا وعدد الفروع والمكاتب (١٥٣) فرع، ١١٠ في الضفة الغربية و ٤٣ في قطاع غزة.

في حين أن مستوى جودة الخدمات المقدمة تتفاوت من بنك إلى آخر و من منطقة إلى أخرى من حيث الموقع الجغرافي، وجود أماكن كافية لانتظار الزبائن و السيارات، أسلوب تعامل موظفي البنوك بشكل عام مع الزبائن وخاصة مع صغار الزبائن. يبرز ذلك بشكل واضح عند مقارنة عدد نوافذ الصرف الآلي الموجودة في منطقة رام الله مثلا وقطاع غزة بأكمله.

كذلك من حيث مقارنة نسب ودائع المواطنين مع حجم التسهيلات المقدمة وهي أحد المعايير الهامة جدا في تقييم دور المصارف فقد كتب الكثير عن هذه القضية الهامة وهي نسبة منخفضة جدا لا تزيد عن ٤٠% و يفترض أن لا تقل عن ٦٠%. كما تشير لذلك التقرير السنوي الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية بلغ متوسط التسهيلات المقدمة حوالي ٣٨% لكن نسب التسهيلات المقدمة من البنوك الأردنية العاملة في فلسطين ٢٠% و ثلث رأس المال المستثمر في فلسطين هو استثمار أردني و نحن نرحب بالاستثمارات العربية.

إن البنوك العاملة في فلسطين جمعت مالدى الفلسطينيين من مدخرات وقامت باستثمارها في الخارج، فهي لم تستثمر مواردها فقط بل قامت بتوظيف مدخرات الفلسطينيين في الخارج مما حرم الاقتصاد الفلسطيني من نتائج الاستثمار لهذه الأموال الضخمة نسبيا و هي لم تقل عن ٤ مليارات دولار في عام ٢٠٠٧ . أخذا في الاعتبار أن حجم الودائع ليس رصيدا جامدا فهو يتحرك باستمرار لو جمعنا المبالغ في الأعوام السابقة لوجدنا أنها تفوق ذلك بكثير .

و أود لفت انتباهكم أن البنوك العاملة في فلسين بشكل عام تحقق أرباحا عالية و لم يحدث أن أغلق أي من البنوك العاملة في فلسطين أبوابه سوى بنك دولي واحد . أحد البنوك العاملة في فلسطين بلغت أرباحه عام ٢٠٠٥ ٢٣ ضعف يعنى ٢٣٠٠% وهى أكثر السنوات صعوبة على الاقتصاد الفلسطيني . لذا لا يحق لهذه البنوك الادعاء بأنها هنا لكي تخدم المجتمع الفلسطيني فقط هناك مصالح متبادلة، لكن ما تحققه هذه البنوك يفوق كثيرا ما تقدمه للمجتمع والذي لا يتجاوز الحد الأدنى المعمول به بشكل عام.

على سبيل المثال لا يحق لشركة أوراسكوم التي تغامر بالعمل في العراق أن تزعم أنها تتواجد هناك من اجل سواد عيون الشعب العراقي، هي هناك لتحقق أرباح لمساهميها.
أعتقد أن سلطة النقد الفلسطينية يجب أن تمارس دورا أكثر حزما في إلزام البنوك بإعادة استثمار نسب من هذه الودائع في الداخل الفلسطيني كذلك إلزامها بتنويع هذه التسهيلات حيث أن معظمها هي تسهيلات تجارية في حين أن ما نسبته ١% فقط تم استثماره في القطاع الزراعي .

أ. علاء مطر

نشكر الأستاذ عمر شعبان الخبير الاقتصادي على هذه الكلمة الذي أشار فيها إلى دور المصارف السلبي في عملية التنمية، حيث أن البنوك العاملة في فلسطين على حد قوله لم يكن لها أي دور في التنمية بل هي التي عملت على تهميش التنمية، فالبنوك جمعت ما لدى الفلسطينيين من مدخرات وهربتها للخارج. ونترك الآن المجال للحضور لتقديم مداخلاتهم واستفساراتهم.

الأسئلة والمداخلات

أ. محسن جرادة، اللجنة العليا لتمويل والاستثمار

يوجد لدي عدد من الأسئلة التي أود توجيهها للأستاذ محمد ساق الله
١_ ما هي المواقف والإجراءات التي اتخذتها سلطة النقد لمنع تهريب ونقل الودائع إلى الخارج.
٢_ ما هي الإجراءات التي اتخذتها سلطة النقد بعد أن تبين لها تهريب ٤ مليار دولار.
٣_ ما هي المشاريع والاستثمارات التي قامت بها البنوك في داخل فلسطين من خلال الودائع.
٤_ ما هي الإجراءات التي أخذتها سلطة النقد لإدارة الأزمات خلال الفترة الحالية.

أ. ماجد خيال/ مدير سلطة النقد سابقاً

تحدث الأستاذ محمد ساق الله في مداخلته بأن سلطة النقد كانت تبحث امكانية تحويل سلطة النقد إلى بنك مركزي وذلك قبل استقالة الدكتور جورج العبد محافظ سلطة النقد. هل سيتم تحويل سلطة النقد إلى بنك مركزي في ظل الظروف الحالية؟ وهل استقالة محافظ سلطة النقد استقال من منصبه سيؤثر على ذلك؟.

أ. سامي وافي، مسئول إقراض في المؤسسة المصرفية الفلسطينية

وقعت سلطة النقد في خلل أساسي عندما منحت الترخيص للبنوك برأس مال٥ مليون دولار فقط كحد أدنى، وهي بذلك خلقت الإشكال الأساسي لكثرة البنوك برأس مال زهيد. عليه يفترض إن تعيد سلطة النقد ترخيص البنوك بما لا يقل عن رأس مال ٣٠ مليون دولار لكل بنك يجدد ترخيصه، وذلك انسجاما مع المعمول به في الدول المجاورة فمثلا لو أراد بنك فلسطين الترخيص في الأردن فهو ملزم برأس مال يقدر ب ١٠٠ مليون دولار.
أما بالنسبة لسعر الفائدة أنا زرت عدد كبير من البنوك ووجدت أن سعر الفائدة الحقيقي يتجاوز ١٢% على الدولار. أما التسهيلات البنكية فهي غير موجودة من الناحية العملية.

التعقيب

أ. محمد ساق الله

تعقيبا على كلام المهندس على أبو شهلا بشأن العملات والرسوم المصرفية، يوجد أمامي تعميم سلطة النقد وأنا تحدثت عن ذلك في بداية كلامي أن سلطة النقد أصدرت تعميم وتراقبه بشأن الحد الأعلى للعمولة المسموح والتي تم الأخذ بها بعد دراسة مستفيضة عن مثيلاتها في البلاد المجاورة، وتم تحديد نوع العمولة وحدها الأعلى. إذن ما طلبه المهندس علي موجود وسلطة النقد تعمل به.
وردا على الأستاذ محسن جرادة، أنا لا أعتبر أن هذا تهريب للأموال ونسبة التوظيف التي قررتها سلطة النقد ٦٥% من إجمالي الودائع بما فيها ودائع سلطة النقد وودائع البنوك، لو أنت حسبتها بطريقة معكوسة تصبح نسبة التوظيفات لا تقل عن ٤٠% من ودائع الجمهور.
أما ردي على السؤال المتعلق بالمشاريع والاستثمارات التي قامت بها البنوك العاملة في فلسطين، أقول أن البنوك ليس وظيفتها إقامة مشاريع بل تعمل على توفير تمويل.
وبالنسبة لإدارة الأزمات هناك مشكلة أساسية تتعلق بالأوضاع السياسية التي هي فوق القدرات في كثير من الأحيان. ورغم ذلك تعمل سلطة النقد جاهدة على حل الإشكاليات المالية والمصرفية، فعندما هددت البنوك الإسرائيلية بقطع العلاقة مع المصارف الفلسطينية، صار حديث على أعلى مستوى بشأن هذا الموضوع وكانت سلطة النقد طلبت من البنوك الإسرائيلية أن تتعامل مع البنوك الفلسطينية وفق اتفاقية باريس وفي توفير النقد يتعامل معنا بنك البريد.

وكان الاقتراح له هدفين ١: الحد من تعامل المصارف مع الجانب الإسرائيلي ٢: توفير السيولة في البلاد.
بالنسبة لسؤال الأستاذ ماجد خيال هل سلطة النقد فعلا ستتحول إلى بنك مركزي، أقول هذا مرتبط بقرار سياسي من الدرجة الأولى، لكن لا تستطيع سلطة النقد أن تقف مكتوفة الأيدي حتى يأتي لها قرار وتبدأ بعملها. هي تقوم حاليا بتدريب وتهيئة كوادرها بحيث إذا طلب منها في أي لحظة من اللحظات أن تتحول إلى بنك مركزي تكون مستعدة.

أ. حامد جاد، صحيفة الأيام

فيما يتعلق بموضوع نسبة الاحتياط التي يفترض أن تضعه البنوك من قيمة رأس مالها لدى سلطة النقد، هل تستطيع سلطة النقد استخدامه لأي أزمة اقتصادية تمر بها البلاد؟ وإذا كان الجواب بالنفي ماهي المبررات لعدم القيام بذلك؟.
الموضوع الآخر يتعلق بما تطرق إليه الأستاذ عمر شعبان، وهو التداخل في المناصب، حيث تجد أن هناك من يمتلك منصب في سلطة النقد وله استثمار في أحد البنوك ما يؤثر سلبا على دور سلطة النقد الرقابي .
أمر آخر يتعلق بأزمة الدولار والدينار والتي تضخمها البنوك حيث نعلم أنه دخلت كمية من الأموال من هذه العملات وهي بالتأكيد لا زالت موجودة في البنوك فلا يوجد استيراد ومعاملات تجارية بالقدر الذي يشكل سحب كبير لعملة الدولار على وجه الخصوص.

أ. عبد الناصر أبو عون، صحفي

زادت المصارف الفلسطينية من معاناة المواطنين، حيث لم يكن لها دور وطني ملموس ولم تستثمر أموالها لصالح المواطن المقهور.

أ. رفيق أبو شمالة، اللجنة العليا للتمويل والاستثمار

ماهى الإجراءات التي تم اتخذها من قبل سلطة النقد تجاه البنوك التي ارتكبت أخطاء وتجاوزات؟. وما مدى التزام البنوك بقانون المصارف الفلسطيني وقانون سلطة النقد؟.

الدكتور عماد لبد، أستاذ جامعي

كان من المفترض أن تركز أوراق العمل أكثر عن الآثار الخطيرة التي من الممكن أن يخلفها تنفيذ قرار البنوك الإسرائيلية بقطع علاقاتها مع البنوك العاملة في قطاع غزة.
أ. محمد شقورة، مركز معلومات الأمن القومي

واضح أن سلطة النقد تستطيع السيطرة على أمور وأخرى لا تستطيع السيطرة عليها، سيما ما يتعلق بالجانب السياسي الذي هو فوق إرادة الجميع، كما أننا لماذا نسأل عن دور سلطة النقد فقط ونغفل دور الحكومة الذي من المفترض أن يكون أكثر فاعلية فيما يتعلق بالأوضاع المالية والمصرفية.

التعقيب

أ. محمد ساق الله

بالنسبة للاحتياطي الإلزامي يفرض كنسبة مئوية على ودائع الجمهور ولا يمكن توظيفه حفاظا على حقوق المودعين، وتستخدم سلطة النقد هذا الاحتياط وريعه يذهب إلى الدولة.
أما موضوع ديون الرواتب فإن نسبة القروض التي منحتها سلطة النقد طيلة فترة عملها لا تتجاوز حدود الملكية الخاصة بها ولم تتطرق للاحتياطي الإلزامي.
بالنسبة لتداخل المناصب الإدارية في سلطة النقد مع المناصب الأخرى يحكمه قانون سلطة النقد وردا على أحد الحضور فإنه لا يوجد ضمن الهيئة الإدارية لسلطة النقد مدير بنك.
وفيما يتعلق بحقيقة أزمة الدولار والدينار فقد بذلت سلطة النقد كل جهودها مع الجانب الإسرائيلي ومع جهات خارجية أيضا لضمان حل هذه الأزمة، إلا أن هناك تعنت إسرائيلي في هذا الموضع لأبعاد سياسية، كما أنني أرد على من يقولوا أن هذه الأزمة مفتعلة من البنوك أنه فعلا يوجد أزمة ولو أن البنوك متوفر لديها عملة الدولار والدينار ستصرفها بكل تأكيد للجمهور.
بالنسبة للعقوبات، يوجد عقوبات فلو نظرت إلى ميزانية سلطة النقد ستجد بها غرامات متحصله من البنوك نتيجة لمخالفاتها للتعميمات، وهذا يدلل على المراقبة الدؤبة من سلطة للبنوك.

المهندس/ علي أبو شهلا

العلاقة بين القطاع الخاص والبنوك هي علاقة السيد بالعبد، والقطاع الخاص مجبر على هذه العلاقة. وفيما يتعلق بنفاذ عملة الدولار من البنوك فهي ترجع لسببين:
١- تهريبها عبر أنفاق غزة إلى الخارج.
٢- عدم ثقة المواطنين في البنوك وذعرهم منها، يدفعهم إلى إبقاء أموالهم من هذه العملة في بيوتهم.
وفيما طُرح حول دخول أموال من عملة الدولار لوكالة الغوث الدولية يدلل على وجدود تمييز واضح في هذا الاتجاه ما يدفعنا بالقول أن على الحكومة أن توفر هذه العملة قدر المستطاع للجميع ودون تمييز.
وفيما يتعلق بسلطة النقد أعتبر أنها لا تعمل في قطاع غزة بالشكل المطلوب سيما مع إقالة حوالي ٥٠ من موظفيها. كما أن المبلغ الذي رصده صندوق الاستثمار الفلسطيني لتطوير قطاع أعمال القطاع الخاص فانه ليس له أدنى فائدة حاليا فالواقع الحالي للقطاع لا يسمح بتطوير أي من الأعمال وبالتالي القرض الذي سموه لقطاع غزة لم يُستفد منه لأن القطاع الخاص لا يريد قروض. اليوم الإنتاج الوطني الفلسطيني يقدر بحوالي ٤ مليار دولار، تجمع الحكومة ضرائب من ضريبة قيمة مضافة وضريبة دخل وجمارك حوالي مليار دولار في السنة هي من القطاع الخاص، يدفع القطاع الخاص كل شهر عن طريق إسرائيل من ٦٠-٧٠ مليون دولار شهريا تأخذها السلطة، القطاع الخاص الذي يدفع هذه المبالغ من عام ١٩٩٤ لم يتلق أي شيء من السلطة في ظل الأوضاع الحالية الصعبة. عليه نطالبها برد جزء مما دفعه القطاع الخاص لها، حيث يوجد ٥٠٠ ألف موظف يعمل في القطاع الخاص السلطة لم تنظر لهم فهي فقط تجمع الضرائب منهم، وقد تحدثت مع أعلى المستويات في الحكومة لمنح أصحاب القطاع الخاص وأصحاب المصانع المغلقة قروض ميسرة من٥ - ٧سنوات وفترة سماح لا تقل عن سنتين بفائدة لا تزيد عن ٥% مع أنه من الأجدر أن تدفع الحكومة هذه الفوائد خاصة وأن الظروف الحالية لم يفرضها القطاع الخاص. كما أن المساعدة المطلوبة للمصانع والمؤسسات التي أغلقت أبوبها هي فقط لجدولة ديونها وليس لتحقيق مكاسب. الأستاذ محمد ساق الله تكلم أنه في حال قلت قيمة التسهيلات الائتمانية عن الحد الأدنى المصرح به من سلطة النقد فإن النسبة الباقية توضع في سلطة النقد فما الفائدة التي تعود على المواطنين من ذلك، نحن نطالب البنوك أن تبحث بجدية عن تسهيلات ائتمانية ميسرة للعملاء.

أ. عمر شعبان

في إطار الحديث عن خطة التنمية و البنوك تحدثت بشكل واضح أن هناك خلل مؤسساتي ولازال يعزز حتى الآن والشعب مغيب، خلال الخمس سنوات الماضية كان الوضع أفضل والمواطنين غير متابعين و المجلس التشريعي لا دور له. والآن في ظل الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة يختبأ أشخاص يريدون السيطرة على البلد ويمارسوا الاحتكار، فالغاز وصندوق الاستثمار مثال وخطة التنمية والتي لا أعتبرها أنها خطة تنمية، حيث يخطط لفلسطين لمدة ثلاث سنوات دون علم الفلسطينيين، كما أن غزة مذكورة في الخطة على الورق فقط. وفيما يتعلق في البنوك فإن هناك ضرورة لإنشاء بنوك محلية تخدم الشعب، وبالنسبة لسلطة النقد ورغم احترام دورها إلا أن هناك قصور ويجب تعزيز دورها، وكباحثين وصحفيين ومهتمين يجب أن يكون لهم دور أكبر.

اختتام وقائع ورشة العمل

أ. علاء مطر

أتوجه في نهاية اللقاء بجزيل الشكر والامتنان للحضور الكريم الذي لبى دعوة مركز الميزان لحضور هذه الورشة وذلك على ما ساهموا به من مداخلات و أسئلة أثرت موضوع النقاش وأوجدت حلول للعديد من الإشكاليات التي كانت تدور حول عمل البنوك.
كما نشكر المتحدثين الرئيسيين في الورشة، الأستاذ محمد ساق الله محافظ سلطة النقد، والمهندس علي أبو شهلا رجل الأعمال، والأستاذ عمر شعبان الخبير الاقتصادي. هذا ونأمل أن يكون اللقاء انتهى بعد وضع الحلول والاقتراحات المناسبة لحل الإشكاليات التي تكتنف عمل البنوك في فلسطين بما يعزز من دورها في تنمية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وأخيرا سيعمل المركز جاهدا مع سلطة النقد لمتابعة ما توصلت إليه الورشة من نتائج لتطبيقها على أرض الواقع، وشكرا.

أسماء المشاركين في ورشة العمل

العدد	الاسم	مكان العمل
١	محمد ساق الله	مستشار محافظ سلطة النقد
٢	علي أبو شهلا	رجل أعمال
٣	عمر شعبان	خبير اقتصادي
٤	فلاح القدوة	سلطة النقد
٥	إياد ملوح	ديوان الرقابة
٦	أيمن أبو شنب	وكالة معا
٧	رفيق أبو شمالة	اللجنة العليا للاستثمار والتمويل
٨	محمود صيام	مهندس
٩	سامي وافي	المؤسسة المصرفية الفلسطينية
١٠	تامر عبيد	المؤسسة المصرفية الفلسطينية
١١	عبد الناصر أبو عون	إذاعة صوت القدس
١٢	محمد شقورة	مركز معلومات الأمن القومي
١٣	ماجد أبو هداف	ديوان الرقابة
١٤	عيسى صيام	ديوان الرقابة
١٥	حامد جاد	جريدة الأيام
١٦	نسمة حمتو	صحيفة فلسطين
١٧	د.عماد لبد	جامعة القدس المفتوحة
١٨	عبد ديب	مدير الأمن الجمركي
١٩	محسن جرادة	م مدير عام اللجنة العليا بوزارة المالية
٢٠	جميل حرارة	مدير عام اللجنة العليا بوزارة المالية
٢١	يوسف شعث	رئيس مجلس الشاحنين الفلسطينيين
٢٣	محمد أبو طعيمة	ديوان الرقابة المالية والإدارية
٢٤	ماجد خيال	مدير سلطة النقد سابقا
٢٥	رنا الشرافي	جريدة فلسطين
٢٦	هاني حبيب	الراصد
٢٧	م. ماجد غنام	مصلحة المياه
٢٨	جاسر أبو موسى	وزارة الحكم المحلي
٢٩	شادية شاهين	جمعية المرأة العاملة
٣٠	حنان صيام	جمعية المرأة العاملة
٣١	رهينة الرواغ	جريدة الحياة الجديدة
٣٢	عبد الهادي عوكل	جريدة الحياة الجديدة
٣٣	عدنان الحجار	مركز الميزان لحقوق الإنسان
٣٤	جميل سرحان	مركز الميزان لحقوق الإنسان
٣٥	علاء مطر	مركز الميزان لحقوق الإنسان
٣٦	حسن شاهين	مركز الميزان لحقوق الإنسان
٣٧	حسن لبد	مركز الميزان لحقوق الإنسان